بسيطا يظهر أن الاستثمار الامريكي الخاص كان قائما ليس فقط قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، وانما حتى قبل تأسيس دولة اسرائيل . عندما يكون الانسان ملتزما بدفع امريكيين آخرين الى معارضة الصهيونية ، فانه من باب هزيمة الذات ان تتم عملية نقل غير دقيقة لصورة الاقتصاد الاسرائيلي . يبدو التساؤل فيما اذا كانت الصهيونية قد خلقت الدوائر المتسلطة في المجتمع الاسرائيلي ، او فيما اذا كانت هذه الدوائر قد لعبت دور الداعم المحرض للدولة الصهيونية . يبدو التساؤل هنا كأحجية الدجاجة والبيضة . يظهر التحليل الحريص ان الجموع الاسرائيلية انما هي ضحايا اقتصادية للامبريالية ، وليست « نتاجها المتمكن » . وبرغم كون ظلم الفلسطينيين وآلامهم أكبر بشكل لا يمكن مقارنته ، فانني أشعر انه يجب على اعداء الامبريالية في الولايات المتحدة اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتنبيه الرأي العام الامريكي بأن الفلسطينيين والاسرائيليين انما هم ضحايا عدو مشترك واحد .

لا بد من الاعتراف ، بأن بعض الملامح السطحية تظهر ان بنية الاقتصاد الاسرائيلي الحالي تتحول عن الانماط التقليدية للاستغلال الرأسمالي . ليس من السهل أن نقارن اسرائيل بالامم المتقدمة صناعيا ، مثل الولايات المتحدة أو المانيه الغربية ، ولا بالامم المستغلة بشكل هائل ، مثل بوليفيا أو تايلاند . نعم ، انه من الصحيح ان اكبر بنك اسرائيلي ، بنك لئومي — لاسرائيل ، ليس ملكا لافراد رأسماليين ، وان الهستدروت ، اتحاد النقابات المعروف جيدا ، هو عمليا مركز التوظيف الواسع الوحيد في البلد ، وان الانتاج الزراعي يبدو ظاهريا تحت سلطة الكيبوتسات « الاشتراكية » والمزارع التعاونية . هذه الحالات تطغى بشكل تلقائي على تفكير أولئك الذين يدعون ان اسرائيل هي بلد اشتراكي ، لكنه من الممكن البرهان على أن هذه التحولات السطحية عن الرأسمالية لا تضعف من الحقيقة الاساسية — التي هي تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للامبريالية .

ثالثا — دور الرأسمال المستورد :

فيما يشير المدافعون عن اسرائيل غالبا الى « المعجزة في الصحراء » ، فانه من الصعب نكران دور الرأسمال الاجنبي في خلق « المعجزة » . في بعض السنوات بلغ حجم استيراد الاموال الى ما يقارب ٣٤ ٪ من الناتج القومي الاجمالي . وبينما يتكون استيراد رؤوس الاموال لدى الامم الاخرى أساسا من الاستثمار الاجنبي والعون من الحكومات الاجنبية، فان اسرائيل تتلقى نسبة غير عادية (تكاد لا تصدق) من المساعدات المباشرة . تشكل تحويلات مدفوعات الجباية اليهودية الموحدة ، والتعويضات الفردية والحكومية من المانيه ، وكذلك تبرعات المؤسسات والافراد حوالي ٧٠ بالمائة من الرأسمال المستورد (١٩٤٨ — ٦٧)(٢). من الممكن تبيان الفئات المحددة لاستيراد رأس المال (من العام ١٩٥٠ — ١٩٦٧) على الشكل التالي ببلايين الدولارات :

تبرعات المؤسسات (الجباية اليهودية الموحدة وغيرها) ١٧٣٥ ، التعويضات الالمانية (منذ ١٩٥٣) ٧٧٥ ، التبرعات الفردية ٨٨٥ ، تعويضات فردية مباشرة (المانية) ١١٩٠ ، معونة حكومة الولايات المتحدة المباشرة ٣٢٠ ، مبيع سندات اسرائيل ١٢٦٠ ، ديون أجنبية مختلفة (البنك الدولي ، الخ) ١٣٦٠ ، الاستثمار الخاص من الخارج ١٠٠٠ ، وبهذا يكون المجموع ٨٥٢٥ . (من كتاب **تطور الاقتصاد الاسرائيلي** ، صفحات ١٦٨ — ١٦٩) .

صحيح ان الاستثمارات الخاصة من الخارج تساوي فقط ١١٫٧ ٪ من رأسمال قدره ٨٫٥ بليون دولار بين ١٩٥٠ و١٩٦٧ ، ولكن الافتراض يبدو متسرعا بأن الرأسماليين الاجانب ليسوا منشدين نحو اسرائيل . وكما سأبين في مكان آخر ، فان الرأسماليين